

قضايا وآراء

مقترحات وآراء حول قضايا المجتمع
من واقع الصحافة المصرية.



مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار



العدد رقم (٢٧٧)

يناير

٢٠٢٣

السلع الاستراتيجية

نشرة شهرية تصدر عن مركز المعلومات ودعم
اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري.

قضايا وآراء

مقترحات وآراء حول قضايا المجتمع
من واقع الصحافة المصرية.

السـلـع
الاستراتيجية

عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري IDSC

شهد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري - منذ نشأته عام ١٩٨٥- عدة تحولات؛ ليُواكب التغيرات التي مرَّ بها المجتمع المصري. فقد اختص في مرحلته الأولى (١٩٨٥-١٩٩٩) بتطوير البنية المعلوماتية في مصر. ثم كان إنشاء وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام (١٩٩٩) نقطة تحوُّل رئيسية في مسيرته؛ ليُؤدِّي دوره كمؤسسة فكر (Think Tank) تدعم جهود مُتخذ القرار في شتى مجالات التنمية.

ومنذ ذلك الحين، يتبنَّى المركز رؤية مفادها أن يكون المركز الأكثر تميزاً في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بَناء، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعَدُّ غاية التنمية وهدفها الأسمى؛ الأمر الذي يؤهله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وتعزيز كفاءة جهود التنمية وفعاليَّتها، وترسيخ مجتمع المعرفة.

وفي سبيل تحقيق ذلك، يحمل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار على عاتقه مهمة أن يكون داعماً لكل متخذي القرار. وحتى يتسنى له ذلك، فإنه يسعى باستمرار لأن يكون أحد أفضل مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وقد واكب ذلك اعترافاً إقليمياً ودولياً بدوره الجوهري كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جلياً في فوز المركز بعدة جوائز، منها: جائزة "SAG Award" الأمريكية الممنوحة للإصدار الرقمية "وصف مصر بالمعلومات" من بين نحو ١٠٠ ألف مؤسسة دولية حول العالم وذلك في يونيو 2022، وجائزة ذهبية و(٤) جوائز برونزية ضمن مسابقة مؤسسة "ستيفي أووردز" العالمية المُعلن عنها في أبريل ٢٠٢٢ من بين أكثر من ٧٠٠ فريق متنافس من ١٧ دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما ظهر هذا الاعتراف الدولي في نتائج "برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (Think Program, TTCS) Tanks and Civil Societies بجامعة بنسلفانيا الأمريكية" التي تم الإعلان عنها في فبراير ٢٠٢١؛ حيث تم اختيار مركز "المعلومات ودعم اتخاذ القرار" ليكون ضمن أفضل ٢٠ مركز فكر على مستوى العالم استجابةً لجائحة «كوفيد-١٩» لعام ٢٠٢٠ (لا يوجد ترتيب مُحدد للقائمة)، وفي المرتبة ٢١ من بين ٦٤ مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة أو نموذج جديد قام بتطويره خلال عام ٢٠٢٠، أخذاً بعين الاعتبار أنه لا يوجد أي مركز مصري آخر تم تصنيفه وفقاً لهذا المعيار، وفي المرتبة ١٤ من إجمالي ١٠١ مركز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام ٢٠٢٠.

حقوق النشر محفوظة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

فريق العمل

رئيس المركز

السيد/ أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء
رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

رئيس التحرير

د. أحمد حلمي
رئيس الإدارة المركزية لمحور المعلومات والبيانات

الإشراف العام

أ. طارق حسن
مدير الإدارة العامة للمكتبات

مدير التحرير

أ. دانية أمين
المدير التنفيذي للإدارة العامة للمكتبات

رئيس فريق العمل

أ. حسن محمد

فريق العمل

أ. رانيا ضياء
أ. فاطمه أحمد

الإخراج الفني

م. إسلام راشد

المراجعة

الإدارة العامة للجودة

أ. حسام شومان
المراجعة الفنية
أ. سمر فيصل
التدقيق اللغوي

مقدمة

تمثل آراءً ومناقشات الخبراء والمفكرين والعلماء والكتاب -فضلاً عن القارئ العادي- التي تنشر في الصحف (القومية - الحزبية - المستقلة) وما تشتمل عليه من مقترحات وحلول وتوصيات تتعلق بقضايا المجتمع ومشكلاته، ثروة فكرية ورافداً مهماً يعكس توجه المجتمع المصري، ومن ثم كان الاهتمام برصد هذه الآراء واستخلاصها وتخزينها واسترجاعها لخدمة المستفيدين منها.. أمراً على درجة عالية من الأهمية.

ومن هذا المنطلق أنشئت «قاعدة بيانات قضايا وآراء» في عام ٢٠٠٧ لتحقيق أهداف: الرصد - الاستخلاص - التسجيل والتخزين - البحث والاسترجاع ... وذلك بهدف دعم متخذ القرار، فضلاً عن الباحثين والمستفيدين.

وتتضمن «قاعدة بيانات قضايا وآراء» تسجيلات (مستخلصات المواد الصحفية) لمواد الرأي التي يتم رصدها واستخلاصها وتسجيلها، وقد وصل حجم القاعدة حتى الآن إلى أكثر من ٧٠ ألف تسجيلية، علماً بأن النصوص الكاملة للمواد الصحفية قد تم تخزينها مع ربطها بالتسجيلات الخاصة بها على القاعدة، ويمكن استرجاعها أيضاً وطباعتها.

وتعد «نشرة قضايا وآراء» التي نحن بصدها إحدى ثمرات هذه القاعدة؛ حيث يتناول كل عدد من هذه السلسلة آراء ومقترحات الكتاب والمفكرين والقراء في موضوع محدد.

والإصدار التي بين أيدينا تتضمن (٣٢) تسجيلية في موضوع «السلع الاستراتيجية»، وهي للمواد الصحفية التي نُشرت خلال الفترة من يناير ٢٠٢٢ إلى نوفمبر ٢٠٢٢ من صحف (الأهرام - الجمهورية - الأهرام الاقتصادي - الوفد - اليوم السابع - الشروق الجديد - البوابة نيوز).

جدير بالذكر أن جميع إصدارات النشرة متاحة ورقياً بالمكتبة وإلكترونياً على نظام القاعدة أو من خلال موقع بوابة معلومات مصر www.eip.gov.eg على شبكة الإنترنت. هذا، ويسعد «مكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار» تلقي استفساراتكم ومقترحاتكم من أجل تطوير هذا العمل، شكلاً، وموضوعاً، في سبيل تحقيق أهدافه المرجوة، وتعظيم الاستفادة منه على البريد الإلكتروني للمكتبة library@idsc.net.eg

* جدير بالذكر أن المواد التي يتم رصدها، والتي تتضمنها النشرة لا يمكن أن يتم المساس بنصوصها فهي تُذكر بالنشرة طبقاً للعبارات التي ذكرها مؤلفوها، دون أدنى مسؤولية في ذلك على مكتبة المركز، فضلاً عن أن المقترحات الواردة بالنشرة لا تعني بالضرورة أن أيّاً منها لم يتم تنفيذه بعد من الجهات المعنية، كما أن تقييم هذه المقترحات ليس مسؤولية أو وظيفة القائمين على إعداد النشرة؛ حيث تعتمد منظومة قضايا وآراء على رصد المواد الصحفية بشكل حصري.

أبرز المقترحات والآراء الواردة بالنشرة

■ وضع ضوابط للرقابة على السوق وخاصة الرقابة على القطاع الخاص الذي يحتكر توريد بعض المحاصيل، ويقوم بتخزينها على أمل ارتفاع أسعارها فيما بعد.

(تسجيلية: ١)

■ أن تتابع الجهات المختصة ضبط سعر (الأرز) من المنبع إلى المصب حتى لا يتم مخالفة القانون من بعض التجار لأسباب غير قانونية.

(تسجيلية: ٢)

■ دعم الباحثين لاستنباط أصناف جديدة تستهلك كميات مياه أقل وإنتاجية أعلى، خاصة وأن الأصناف القديمة تتأثر بشكل كبير بعوامل الجو والمناخ؛ لأن الصفات الوراثية في الصنف ليست الفيصل، لذلك فإن الجهود المبذولة يجب أن تتناسب مع المشكلات الموجودة، خاصة وأن هناك أسبابًا تقلل من الإنتاج، مثل: (نوعية الأرض، وجودة الفلاح، والملوحة الزائدة في التربة).

■ تقليل الاستهلاك من القمح ووجود خطط بديلة لتقليل فاتورة الاستهلاك قبل البحث في تقليل فاتورة الاستيراد؛ لأن المواطنين عندما يجدون أن فول الصويا وعلف الحيوانات سعرهما مرتفع يستخدمون القمح والعيش بديلًا لهما.

(تسجيلية: ٥)

■ الانتهاء من تحويل جميع المخازن البلدية للعمل بالغاز الطبيعي، والعمل على زيادة الطاقة التخزينية للقمح، من خلال إنشاء المزيد من الصوامع والشون، خاصة في مناطق الاستصلاح الزراعي الجديدة.

(تسجيلية: ٧)

■ وضع خطة شاملة قابلة للتطبيق لمقابلة التقلبات في أسعار السلع الأساسية المستوردة، في ظل تغير سعر الصرف للنقد الأجنبي، مع الأخذ في الاعتبار تحديد الخطوات المستقبلية للمحافظة على المخزون الاستراتيجي منها.

(تسجيلية: ٨)

الاستفادة من التجربة الفيتنامية في تحقيق نتائج مذهلة بتطبيق التقنيات المحسنة في رفع إنتاجية الكسافا من ٩ أطنان إلى ٣٦ طنًا، أي ما يعادل زيادة ٤٠٠ % باستخدام الزراعات البينية.

(تسجيل: ١٢)

مراجعة الإجراءات والشروط الحالية لإنجاح مشروع البتلو الحالي، والتي قطعت فيه وزارتا الزراعة والمالية شوطًا كبيرًا فيه، لدعم المربين دعمًا ائتمانيًا، متمثلًا في قروض ميسرة للمربين، لمساعدتهم في شراء رؤوس الماشية، والأعلاف، والمستلزمات المتعلقة بالتربية.

(تسجيل: ١٦)

زيادة التمويلات للمراكز البحثية حتى يكون لديها القدرة من تطوير الأصناف الزراعية التي تقاوم التغيرات المناخية من ناحية وتزيد من إنتاجية الفدان من ناحية أخرى ومتابعة الخريطة المناخية وتتبع الأمطار وزراعة مساحات عليها. الاهتمام بالرقابة على الأسعار من الجهات الرقابية من مباحث تموين وغيرها.

(تسجيل: ٢٨)

١) خارطة طريق لإنقاذ المحاصيل الاستراتيجية/ حمدي أحمد

مستخلص

إن أسعار الأرز والسكر، وهما سلعتان استراتيجيتان، وصلت إلى أرقام غير مسبوقة في الأسواق، رغم توافر الإنتاج وتحقيق فائض في بعض الأحيان، في الوقت الذي يتم بيعهما ضمن بطاقات التموين بسعره ١٠،٥ جنيهات، و١٢ جنيهًا في المجمعات الاستهلاكية.

ويُقترح:

- قيام الحكومة بزيادة سعر التوريد هذا الموسم إلى ١٢٠٠ جنيه بدلاً من ٨١٠ جنيهات الموسم الماضي، بعد ارتفاع تكلفة الزراعة والنقل للمصانع المختلفة.
- أن توفر وزارة الزراعة سلالات جديدة بدلاً من «س ٩»، الموجودة منذ أكثر من ٣٠ عامًا وأصبحت قليلة الإنتاجية وغير مقاومة للآفات، مع توفير الأسمدة المقررة لهذا المحصول في مواعيدها من خلال الجمعيات التابعة لوزارة الزراعة والإدارات الزراعية.
- تحديد سعر عادل للتوريد يراعي تكاليف الإنتاج مع وضع هامش ربح جيد للفلاح.
- وضع ضوابط للرقابة على السوق، وخاصة الرقابة على القطاع الخاص الذي يحتكر توريد بعض المحاصيل، ويقوم بتخزينها على أمل ارتفاع أسعارها فيما بعد.
- إعادة الدورة الزراعية مرة أخرى، فضلاً عن تطبيق نظام الزراعة التجميعية، بحيث تكون الممارسات واحدة في الموسم الزراعي.
- القضاء على فشل عملية التسويق التي يتم اتباعها حالياً بسبب تعدد الجهات والتجار الذين تمر عليهم السلعة منذ حصادها في الأرض وحتى وصولها إلى المستهلك.
- وجود رقابة على التجار من جانب الدولة، بحيث تلزمهم بتوزيع المحصول في الأسواق بعد شرائه من الفلاح بفترة محددة، ومصادرة السلعة فوراً، في حال تخزينها وربط أسعار الأسواق بعضها ببعض.

٢) تطبيق تلك الضوابط/ بريد القراء**مستخلص**

في ظل ظاهرة التقلبات الاقتصادية العالمية التي تمر بها البلاد استغل بعض التجار الجشعين تلك الأزمة، فقاموا برفع أسعار السلع الغذائية بنحو ١٠٠% وعلى رأسها وأهمها سلعة (الأرز) باعتبارها سلعة حيوية ومهمة لكل أسرة، ولا يمكن الاستغناء عنها فكان رد فعل الحكومة بوضع حد لتلك المهزلة؛ نظرًا لأهمية السلعة، فقامت الجهات الرقابية على الأسواق المحلية بتحديد سعر رسمي ومعلن للعمامة، ومن يخالف ذلك يعرض نفسه للمساءلة القانونية بعقوبة تصل إلى الحبس وغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه.

ويُقترح:

- على الجهات المختصة تطبيق تلك الضوابط على بقية السلع الغذائية .
- أن تتابع الجهات المختصة ضبط سعر (الأرز) من المنبع إلى المصب حتى لا تتم مخالفة القانون من بعض التجار لأسباب غير قانونية.

٣) حرب الأرز.. المحصول الجديد اختفى من الأسواق رغم حصاده منذ شهر/ دعاء مهران**مستخلص**

منذ أشهر عديدة قامت الحكومة بتحديد سعر الأرز بخمسة عشر جنيهًا للمعبأ واثني عشر جنيهًا للسائب، ومن وقتها بدأت كميات الأرز المطروحة في الأسواق تتناقص حتى اختفى في العديد من المناطق، والمتاح منه في المحال الآن يباع بسعر يتراوح بين ١٨ و٢٠ جنيهًا إن وجد، وهو ما دفع البعض إلى تأكيد أن سبب الأزمة هو جشع التجار الذين قاموا بتخزين الأرز؛ طمعًا في مكاسب أكبر.

ويُقترح:

- قيام وزارة التموين بضرورة تشديد الرقابة على أماكن تخزين الأرز، والقيام بحملات تموينية عليها.
- أن تفرض التسعيرة الجديدة على الإنتاج الحديث، وليست المنتجات الموجودة في السوق، لعدم تكبيد الشركات خسائر.

مستخلص

إن الإعلام المصري لم يتحدث عن القضية المصرية لمصرنا الحبيبة، وهي الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية، وعلى رأسها القمح، حيث إننا على أبواب زراعة القمح منذ بداية شهر نوفمبر الجاري، خصوصاً أنه تم اقتراح على وزيرى الزراعة والتموين، صرف النخالة بأسعار مدعمة مقابل تسليم القمح بالأسعار المعلنة، والمتفق عليها حتى لا يلجأ المزارع لإطعام ماشيته بمحصول القمح، الذي اختزنه ورفض تسليمه للحكومة، وخصوصاً أن النخالة ارتفعت أسعارها عن سعر القمح بطريقة مبالغ فيها رغم أنها أحد مشتقاته.

ويُقترح:

- قيام وزير التموين الدكتور علي المصيلحي، بتفعيل رقابته التموينية على مطاحن القطاعين العام والخاص، لمعرفة الذين يستحوذون على كميات كبيرة من النخالة.
- قيام الحكومة والإعلام بتهيئة الرأي العام للاستعداد لزراعة كل شبر في مصر بمحصول القمح، ولو على حساب بعض المحاصيل والخضراوات التي يمكن تعويضها، أو حتى الاستغناء عنها في مقابل سنابل العزة والكرامة، بشرط أن تبدأ الحكومة في إبرام العقود مع المزارعين هذه الأيام، أسوة بشركات بنجر السكر التي تسلم بذور المحصول للمزارع مقابل توريد المحصول للمصانع، وأن يشمل العقد المميزات التي سيحصل عليها المزارع إذا زادت إنتاجية الفدان، وعقوبات لمن يخالف العقود، ويزرع شيئاً خلاف القمح أو يتسبب بإهماله في انخفاض الإنتاجية مع التزام الحكومة بتوفير البذور والأسمدة بأسعار مدعمة كشرط أساسي من شروط العقد.

٥) سنابل الخير.. خطة حكومية لزيادة الذهب الأصفر في الموسم الجديد.. ارتفاع إنتاج مصر من القمح لـ ٩,٨ مليون طن سنوياً رغم شبح الزيادة السكانية ١٠٠٠ جنيه سعر الإردب تشجيعاً للفلاحين/ محمد محفوظ

مستخلص

رغم الأرقام المبهرة التي تسجلها وزارة الزراعة وجهاز الإحصاء في إنتاجية القمح كل موسم، فإننا ما زلنا نعاني من قلة محصول القمح في الفترة الأخيرة وزادت وتيرة الاستيراد، ويكمن السبب الرئيس في تلك الأزمة المتجددة في ارتفاع معدل الزيادة السكانية.

ويُقترح:

- دعم الباحثين لاستنباط أصناف جديدة تستهلك كميات مياه أقل وإنتاجية أعلى، خاصة وأن الأصناف القديمة تتأثر بشكل كبير بعوامل الجو والمناخ؛ لأن الصفات الوراثية في الصنف ليست الفيصل، لذلك فإن الجهود المبذولة يجب أن تتناسب مع المشكلات الموجودة، خاصة وأن هناك أسبابًا تقلل من الإنتاج، مثل: (نوعية الأرض، وجودة الفلاح، والملوحة الزائدة في التربة).
- تقليل الاستهلاك من القمح ووجود خطط بديلة لتقليل فاتورة الاستهلاك قبل البحث في تقليل فاتورة الاستيراد؛ لأن المواطنين عندما يجدون أن فول الصويا وعلف الحيوانات سعرهما مرتفع يستخدمون القمح والعيش بديلًا لهما.
- دعم الدولة للفلاح المصري لسد الفجوة الغذائية والعمل على إنتاج أصناف عالية الجودة لزيادة الإنتاج.
- تعديل أسعار توريد القمح من الفلاح بما يتناسب مع سعر المحصول وتكلفته، مع مساواة سعر الإردب الذي نستورده من الخارج بالسعر نفسه الذي نشترى به من الفلاح المصري.
- زيادة محصول القمح إما بطريقة أفقية أو رأسية، حيث إن الطريقة الأفقية تتطلب زيادة المساحة المزروعة عن طريق استصلاح بعض الأراضي الزراعية، أما الطريقة الرأسية تنص على زيادة الإنتاجية، بما يعني أن فدان القمح بدلًا من أن يكون إنتاجه إردبًا يصبح إردبين.

١) لماذا اختفت أنواع الأرز الفاخر من السوبر ماركت؟ محمد أحمد طنطاوي**مستخلص**

جاء قرار تحديد أسعار الأرز بهدف ضبط الأسواق والحفاظ على استقرار أسعار هذه السلعة الاستراتيجية كثيفة الاستخدام، كأحد الموارد الغذائية المهمة، التي تكافئ رغيف العيش، خاصة في محافظات الوجه البحري، وقد استكملت الحكومة قرار تحديد السعر بآخر جديد يمنع تصدير الأرز الأبيض خارج البلاد، وتوفيره في السوق المحلية، ضمن خطة التحوط الحكومي، المتبعة من أجل ضبط الأسعار، والحفاظ على مخزون آمن من السلع الاستراتيجية، بالتزامن مع الأزمات الاقتصادية التي يشهدها العالم في الوقت الراهن على خلفية الحرب الروسية الأوكرانية، وأزمات سلاسل الإمداد العالمية، خاصة ما يتعلق بالحبوب والسلع الغذائية.

ويُقتَرَح:

- أن تتم محاسبة الشركات الممتنعة عن توريد الأرز لسلاسل المتاجر بطريقتين، الأولى تعتمد على الإجراءات والضوابط القانونية، فما يحدث من جانب هذه الشركات يحتاج إلى توصيف قانوني على نحو يتفق مع جريمة الاحتكار، لذلك يجب أن تتم ملاحظتها من قبل جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، باعتبار ما تقوم به جريمة هدفها الأساسي تعطيش الأسواق، وإحداث خلل بها، لتحقيق مكاسب كبيرة على حساب المواطن.

www.youm7.com

٢٤ أكتوبر ٢٠٢٢

موقع اليوم السابع

٧) "اقتصادية النواب" توصي بسرعة الانتهاء من تحويل المخازن للعمل بالغاز الطبيعي/ نورا فخري

مستخلص

تبرز أهمية الهيئة العامة للسلع التموينية لاسيما وأنها تعمل على تفعيل دور آليات السوق على المستوى المحلي والعالمي لتدبير احتياجاتها من السلع الاستراتيجية، لتحقيق عدد من الأهداف الحيوية، ومنها تحسين الإنتاجية ورفع كفاءة الإنتاج الزراعي، تنمية الخدمات التسويقية والترويجية، تكوين مخزون غذائي حكومي (استراتيجي) للبلاد.

ويُقتَرَح:

- الانتهاء من تحويل جميع المخازن البلدية للعمل بالغاز الطبيعي، والعمل على زيادة الطاقة التخزينية للقمح، من خلال إنشاء المزيد من الصوامع والشون، خاصة في مناطق الاستصلاح الزراعي الجديدة.

www.youm7.com

٣ أكتوبر ٢٠٢٢

موقع اليوم السابع



٨) اقتصادية النواب تطالب بخطة شاملة لمقابلة تقلبات أسعار السلع الأساسية المستوردة/ نورا فخري

مستخلص

شهدت موازنة العامة للسلع التموينية للعام المالي الجديد زيادة قدرها ٤,٩٨٨ مليارات جنيه، حيث بلغت مخصصات عام ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ نحو ١٠٨ مليارات و ٧١٣ مليوناً و ١٨٢ ألف جنيه مقابل ١٠٣ مليارات و ٧٢٤ مليوناً و ٤٠٩ آلاف جنيه.

ويُقترح:

- وضع خطة شاملة قابلة للتطبيق لمقابلة التقلبات في أسعار السلع الأساسية المستوردة، في ظل تغير سعر الصرف للنقد الأجنبي، مع الأخذ في الاعتبار تحديد الخطوات المستقبلية للمحافظة على المخزون الاستراتيجي منها.

www.youm7.com

٢ أكتوبر ٢٠٢٢

موقع اليوم السابع

٩) البرلمان يطالب بخطة شاملة لمواجهة تقلبات أسعار السلع المستوردة/ نورا فخري

مستخلص

تبرز أهمية الهيئة العامة للسلع التموينية، لا سيما وأنها تعمل على تفعيل دور آليات السوق على المستوى المحلي والعالمي لتدبير احتياجاتها من السلع الاستراتيجية، لتحقيق عدد من الأهداف الحيوية، ومنها: تحسين الإنتاجية ورفع كفاءة الإنتاج الزراعي، وتنمية الخدمات التسويقية والترويجية، وتكوين مخزون غذائي حكومي (استراتيجي) للبلاد، يأتي ذلك إلى جانب دورها المهم في تحقيق موازنة هيكلية في النظام التسويقي للبلاد، وإحداث منافسة ومنع الاحتكار وإحداث توازن في السوق المحلية.

ويُقترح:

- أهمية التحديث المستمر لخطة الهيئة للتطوير في ضوء خطة مصر الرقمية، مع وضع إجراءات واضحة عن حوكمة ودقة البيانات الخاصة بالهيئة لعدم حدوث اختلاف في البيانات بين الشركات الفابضة والتابعة حتى يتم تحديد مبالغ الدعم التي تقدمها الهيئة للمواطن بدقة.

www.youm7.com

٢ أكتوبر ٢٠٢٢

موقع اليوم السابع

١٠ زراعة الشاي .. ثروة مصر في الأراضي المستصلحة / مصطفى الشهاوي**مستخلص**

تعد مصر أكبر مستهلك للشاي في العالم العربي والسابع على مستوى العالم، إذ تستهلك وحدها ما يقرب من ٤% من الإنتاج العالمي للشاي، بإجمالي نحو ٨٠ ألف طن سنوياً تقدر قيمتهم بأكثر من ٧ مليارات جنيه، ويتم استيرادهم من الهند وكينيا وسيريلانكا على الترتيب.

ويُقترح:

■ تعديل حموضة التربة لتصل إلى المعدل الملائم لكثافة النمو للشاي، خاصة وأن جذور النبات سطحية وتتركز في منطقة عمقها ٩ بوصات ويمكن أن تستجيب بسرعة للمعاملات الزراعية لتعديل حموضة التربة إلى الدرجة الملائمة، وخاصة أنه تم إجراء تجارب لزراعة الشاي في مصر منذ حوالي ١٠ سنوات في وزارة الزراعة بمركز البحوث الزراعية (النباتات الطبية والعطرية) وذلك بمحطات التجارب في بهتيم وقها بالقليوبية، وقد بذلت فيها مجهودات قيمة وصادقة وكذلك بالقطاع الخاص بمحافظة الشرقية وأعطت المؤشرات الأولية نتائج مبشرة بالنسبة للنمو الخضري.

١١ بعد نجاح قرار تسعيرة الأرز.. إنذار من الحكومة للتجار الجشعين!! / وليد هجرس**مستخلص**

جاء قرار د. مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء مؤخراً بتحديد سقف لسعر الأرز الأبيض والأسواق بحيث لا يزيد على ١٢ جنيهاً لكيلو الأرز السائب وعلى ١٥ جنيهاً لكيلو الأرز المعبأ ليكون بمثابة إنذار قوي من الحكومة للتجار الجشعين. خاصة أن القرار نص على معاقبة كل من يخالفه بغرامة لا تقل عن ١٠٠ ألف جنيه ولا تجاوز ٥ ملايين جنيه.

ويُقترح:

■ أن يكون جهاز حماية المستهلك شريكاً كاملاً في الأنشطة التجارية والزراعية للوصول إلى السعر العادل والذي يقبله كل من المستهلك والمنتج والمستورد.

■ قيام جهاز حماية المستهلك بالمتابعة الدقيقة والتنبؤ بكل متغيرات السوق علي سعر أي سلعة أو خدمة تزيد بدون أسباب مبررة واستخدام أدواته بتفعيل مواد القانون للحد من تلك الظاهرة وكذلك دراسة زيادة التداول لكل سلعة أو خدمة مقدمة للمستهلك.

- تشجيع الإنتاج والتصدير وإيجاد منافذ بيع جديدة للمنتج المصري واتخاذ كل تدابير التشفير وخاصة في أوقات الأزمات العالمية، وفي ظل اضطراب حركة التجارة العالمي.

www.gomhuriaonline.com//

٢١ سبتمبر ٢٠٢٢

موقع الجمهورية

١٢ بدائل القمح.. كثيرة / عبده زعلوك

مستخلص

بين الإنتاج والاحتياج تكون الفجوة التي تدفعنا إلى البحث عن بدائل. هذا ما نواجهه في نقص القمح، ويواجهه العديد من الدول وقد زادت تلك الآثار بعد الحرب الأوكرانية الروسية، في ظل أزمة غذاء عالمية.

ويُقترح:

- الاستفادة من التجربة الفيتنامية في تحقيق نتائج مذهلة بتطبيق التقنيات المحسنة في رفع إنتاجية الكسافا من ٩ أطنان إلى ٣٦ طنًا أي ما يعادل زيادة ٤٠٠% باستخدام الزراعات البينية.
- إيجاد بدائل جزئية للقمح في ظل التغييرات المناخية ووصول درجات الحرارة في أوروبا إلى الجفاف وكل الوديان في إنجلترا وفرنسا وألمانيا بدأت بالجفاف.

www.gomhuriaonline.com//

٢ سبتمبر ٢٠٢٢

موقع الجمهورية

١٣ (مقترح برلماني للتوسع في زراعة القمح وحل أزمة الأسمدة/ أحمد عويس

مستخلص

إن التحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد حاليًا تتطلب التوسع في الإنتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتأمين الغذاء، لاسيما من المحاصيل الاستراتيجية وفي مقدمتها القمح.

ويُقترح:

- ربط وزارة الزراعة توزيع الأسمدة المدعمة للمساحات الأكثر من ٢٥ فدانًا، بمدى التزام تلك المساحات بزراعة المحاصيل الاستراتيجية التي تحددها الدولة مثل القمح، وفي الوقت نفسه يستفيد أصحاب تلك المساحات من دعم الأسمدة وتقليل تكاليف الإنتاج لديهم.

ص:٤

١٨ أكتوبر ٢٠٢٢

الشروق الجديد

١٤) متى ينخفض سعر الخبز الحر؟! عماد الدين حسين**مستخلص**

إن تراجع أسعار القمح عالمياً لا يعني تراجع سعر الرغيف محلياً؛ لأن القمح جزء من عناصر عديدة يستخدمها المخبز لإنتاج الرغيف، ومنها أسعار الخميرة والعمالة ذات الأجر المرتفع والمعدات والمواتير والغاز الطبيعي والسولار والأخير سعره ارتفع أخيراً، ومن وجهة نظره، فإن أسعار القمح ليست مستقرة وبالتالي فإنه من المنطقي أن تستمر الأسعار كما هي حتى يستقر كل عناصر الإنتاج.

ويُقترح:

- أن تبادر الحكومة مثلما بادرت قبل ذلك ورفعت أسعار الخبز الحر، لمناقشة أصحاب المخابز الحرة في تكلفة الإنتاج وهامش الربح المعقول، وأن تطلب منهم أن يخفضوا سعر الخبز بنسبة انخفاض عناصر الإنتاج نفسها.

ص: ٢

٢ أغسطس ٢٠٢٢

الشروق الجديد

١٥) مصدر بـ "التموين": تراجع أسعار القمح عالمياً لا يعني استقرار وانتظام سلاسل الإمداد/ إسلام جابر**مستخلص**

إن تراجع أسعار القمح عالمياً لن يؤثر على سعر الخبز بجميع المخابز، خاصة أن القمح جزء من عناصر عديدة يستخدمها المخبز لإنتاج الرغيف.

ويُقترح:

- على كل مخبز وضع قائمة تتضمن وزن وسعر المنتجات التي يقدمها، سواء خبز أو غيره، بخلاف ذلك فالمخبز يضع سعر الخبز بحسب تكلفة الإنتاج والمنطقة التي يعمل بها.

ص: ٥

٢٥ يوليو ٢٠٢٢

الشروق الجديد



١٦ معقول.. كيلو اللحم بـ ١٠٠ جنيه! طارق يوسف

مستخلص

يقدم الكاتب بعض الاقتراحات لخفض كيلو اللحوم البلدية إلى مائة جنيه، بعد أن قفز إلى ما يقرب من مائتي جنيه.

ويُقترح:

- مراجعة الإجراءات والشروط الحالية لإنجاح مشروع البتلو الحالي، والتي قطعت فيه وزارت الزراعة والمالية شوطاً كبيراً فيه، لدعم المربين دعماً ائتمانياً، متمثلاً في قروض ميسرة للمربين، لمساعدتهم في شراء رؤوس الماشية، والأعلاف، والمستلزمات المتعلقة بالتربية.
- قيام الحكومة بدعم الأعلاف دعماً مباشراً، بمعنى توجيه مبلغ ستة مليارات ونصف المليار جنيه إلى البنوك، لصالح شركات أعلاف القطاع الخاص، لصرف حصص أعلاف مدعومة للمربين الجادين، وأصحاب المشروعات الكبيرة، بعد الاطلاع على معاينة اللجان المختصة، والمشكلة من الزراعة والتموين والمالية والمحليات، بعد تأكيد استحقاق الصرف لرؤوس الماشية.
- أن تتولى وزارة التموين، دعم حصص النخالة الموجهة لهذه المصانع، بنفس نسبة الدعم على كل طن علف، بمعنى أوضح وهو خصم ما يقرب من ١٠-١٥% من سعر طن العلف مقابل خصم نفس القيمة من سعر النخالة، التي تمثل نسبة لا يستهان بها في تصنيع علف الماشية، مع التوسع في زراعة محاصيل الذرة الصفراء والصويا بدلاً من شرائها بالعملة الصعبة، لخفض أسعار الأعلاف بطريقة مباشرة.
- إحكام الرقابة الحقيقية على عدم ذبح صغار البتلو، وخفض سعر العلف أو دعمه بطريقة أو أخرى.

ص: ٢

٢٩ يونيو ٢٠٢٢

الشروق الجديد



(١٧) الثورة الزراعية "٣" / مصطفى خليل

مستخلص

يتحدث الكاتب عن مشروع الدلتا الجديدة، الذي قد يكون منفذًا لحل مشكلات عديدة أهمها استيراد الأعلاف اللازمة لصناعة الدواجن أو حتى المواشي، كما يتحدث عن المحاصيل البديلة واستصلاح الأراضي.

ويُقترح:

- أن يتم تنظيم عملية التربية للدواجن مع برنامج استصلاح الدلتا الجديدة، بحيث يسند لكل شركة من شركات الدواجن استصلاح وزراعة عشرة آلاف فدان تزرع بالذرة اللازمة لصناعة الأعلاف، حيث إن الذرة يمكن زراعتها ثلاث عروات متوالية في الموسم الواحد بخلاف القمح الذي يمكن في الأرض ستة أشهر كاملة، بحيث تنتج هذه الشركات الأعلاف الضرورية لصناعة الدواجن مع الاعتماد البسيط على بعض المكملات الغذائية التي يمكن إنتاجها محليًا بالتعاون مع شركات الدواء أو المجمعات الكيماوية.
- الاهتمام بالنتائج الرائعة للمحاصيل البديلة التي يمكن أن توفر كميات ضخمة من المياه مثل نبات الستيفيا بديل قصب السكر، والذي تتجاوز درجة سكريته ٣٠ مرة درجة السكر المستخرج من قصب السكر الشربة للمياه ونبات الستيفيا يستهلك كمية من المياه مماثلة للمحاصيل المعتادة.
- فتح الأدراج على الأبحاث الناجحة لمركز بحوث الصحراء لزراعة نبات السيليكورنيا الذي يزرع على مياه البحر المالحة مباشرة بلا معالجة والذي يمكن أن تتم هندسته وراثيًا مع القمح أو الأرز لكي يزرع القمح أو الأرز على مياه البحر المالحة بعد تعديل السلسلة الجينية باستخدام الجينات المستخرجة من نبات السيليكورنيا الذي ينتمي إلى عائلة الهالوفيت، وهي عائلة نباتية لها القدرة على هضم الأملاح بسهولة، كما يمكن أن يحول هذا النبات الصحاري المتاخمة لشواطئ البحار إلى مراعى ضخمة لتربية الإبل، واستخراج الزيوت الصالحة للاستخدام الآدمي من بذور هذا النبات.

١٨ مصر لديها فائض من القمح ولكن! جمال رشدي

مستخلص

إن القمح في مصر ليس للاستهلاك الآدمي فقط، ولذلك يذهب ثلث الاستهلاك للمواطن والثلاثان الآخران إلى المواشي والطيور، وإن تجاوزنا ذلك التقدير النظري واعتبرنا أن الرغيف هو المكون الغذائي الأساسي والأهم للمواطن المصري، وعليه سيكون ذلك الاستهلاك أعلى جزئياً للمواطن في العالم ليذهب إلى ٩٠ كلغ سنوياً، فالنصف الآخر المقدر به ملايين طن يذهب إلى غذاء المواشي والطيور وهذا له عدة أسباب.

ويُقترح:

- ترك سعر الرغيف كسلعة حرة غير مدعومة والذي يقدر به ٦٥ قرشاً، وعندها لن يكون بديلاً مجانياً كعلف حيوان أو طيور.
- الاهتمام بجودة الرغيف التي تتمثل في جودة نوع الدقيق وجودة التكوين والصناعة، وهذا مهم للغاية حتى يتماشى ذلك مع سعر تحرره، ويكون غير قابل لاستخدامه كعلف حيواني بسبب سوء تصنيعه.
- إقامة مصانع أعلاف مواش وطيور، ذات تكوين وجودة عالية من البروتين حتى تعوض ما يقوم به استخدام القمح في مكون العلف ويكون بسعر مقبول ومناسب.
- أن يتناول الحوار الوطني المشكلات المتشابكة والتي تعوق التنمية الشاملة في مصر، وهي: أن استهلاك مصر من القمح حوالي ١٨ مليون طن، وإنتاجها من الذرة تقريباً نفس الرقم، وأن الاستهلاك الفعلي للمواطن لا يتجاوز نصف تلك الأرقام، وهناك ضرورة ملحة لتخليص النصف الآخر المستهلك خارج إطار استهلاك الإنسان الغذائي الذي يتجاوز سعره ٤ مليارات دولار، فذلك المبلغ سنوياً قادر على المساهمة في التنمية لمجالات عديدة.

ص: ٥

٢٠ يونيو ٢٠٢٢

الوفد



١٩) برلماني يطالب الحكومة بإعادة النظر في سعر القمح/ صفاء علم الدين

مستخلص

طالب النائب إيهاب رمزي عضو مجلس النواب، الحكومة بتقديم جميع أنواع الدعم والمساندة للفلاح المصري حتى يقدم على زراعة المحاصيل الاستراتيجية وفي مقدمتها محصول القمح لمواجهة التداعيات السلبية والخطيرة لأزمة نقص الغذاء العالمي الراهنة.

ويُقترح:

- تشجيع مزارعي القمح ومساواتهم على الأقل بالمزارع الأجنبي خاصة أن الفرق كبير ويصل إلى حوالي ٤٠٠ جنيه.
- شراء القمح بسعر عادل من الفلاح وذلك بعد حساب التكلفة الفعلية للفدان وهي كالاتي: ١- إيجار الفدان الذي يبلغ ٥٠٠ جنيه للفدان الواحد، ٢- مصاريف حرث الأرض التي تبلغ ٨٠٠ جنيه للفدان، ٣- بذور بحوالي ١٥٠٠ جنيه قابلة للزيادة، ٤- مصاريف ري طوال العام للقمح تصل إلى ٣٠٠٠ جنيه للفدان قابلة للزيادة مع زيادة سعر الكهرباء، ٥- أسمدة للفدان تتجاوز ٢٠٠٠ جنيه قابلة للزيادة، ٦- مبيدات حشائش+ مغذيات للقمح تتعدى ٢٠٠٠ جنيه قابلة للزيادة مع زيادة الأسعار، ٧- مصاريف حصاد+ دراس للقمح تصل إلى ٣٠٠٠ للفدان؛ وذلك نظراً لعدم توافر المكيئة اللازمة للحصاد وبالتالي فإن إجمالي المصاريف يصل إلى ١٥٣٠٠ جنيه قابلة للزيادة في حالة رفع ثمن مستلزمات الإنتاج.

ص: ٤

١٩ يونيو ٢٠٢٢

الشروق الجديد

٢٠) القمح.. تحديات صعبة أمام الحكومة/ محمود إسماعيل

مستخلص

القمح محصول استراتيجي تستورد مصر منه ٦٠% من حجم الاستهلاك المحلي الذي يتخطى ٢٠ مليون طن. وبحسب البيانات الرسمية لعام ٢٠٢١ تعتبر مصر أكبر مستورد للقمح في العالم باستيراد حوالي ١٢ مليون طن، ومنذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، وارتفاع أسعار القمح عالمياً، عاد الحديث بقوة حول ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي من أهم محصول للمواطنين، وهو ما شجع الحكومة على محاولة زيادة الإنتاجية وتحسين أحوال الزراعة.

ويُقترح:

- زيادة الإنتاجية من خلال دعم الدولة لعدة خطوات، يأتي على رأسها التطوير الذي يتم بالتوسع الرأسي في الزراعة، وتحسين إنتاجية التقاوي لمحصول القمح التي تنتجها الوزارة والتي تستخدم في الفترة الحالية لثلث مساحة الأراضي المنزرعة، والثلثين الآخرين من العام الماضي، وخبراء المحاصيل يؤكدون أن تحسين إنتاجية التقاوي يساهم في زيادة حوالي نصف طن في الفدان أي ٤ إردبات، في موسم زراعة واحد، مما يساهم في توفير كمية مليون طن سنوياً أي توفير حوالي نصف مليار دولار في حالة توفير مليون طن.
- تطوير عملية الإرشاد الزراعي، فهناك أصناف أخرى من القمح من الممكن أن تعطي إنتاجية كبيرة تصل إلى ٢٤ إردباً بدلاً من ١٨ في الفدان الواحد.
- السعي بكل السبل لزيادة استصلاح أراضٍ جديدة وزراعتها بالأقماح والتوعية بطرق الزراعة والري الجديدة لتوفير مستلزمات الزراعة وزيادة الإنتاج لتحسين دخول مزارعي الأقماح.
- الاهتمام بالتعليم الزراعي الثانوي والجامعي، ووضع التشريعات والقوانين اللازمة للحفاظ على الأراضي الزراعية.

ص:٥

٩ يونيو ٢٠٢٢

الوفد

(٢١) التمويل تعد استراتيجية من ٤ خطوات لمواجهة أزمة الزيوت/ دينا مصطفى**مستخلص**

إن وزارة التمويل والتجارة الداخلية تسعى إلى امتصاص الزيادة العالمية في أسعار الزيوت التي تستوردها من الخارج، حيث توقع مستوردون أن ترتفع الأسعار بشكل أكبر خلال الأيام القادمة في ظل استمرار الحرب بين أكبر دولتين تعتمد عليهما الدولة في استيراد زيوت الطعام.

ويُقترح:

- العمل على توفير احتياجات البلاد من الزيوت وذلك من خلال التوسع في زراعة المحاصيل الزيتية مثل دوار الشمس، والكانولا وفول الصويا، حيث إن هناك صعوبة في زراعة نخيل الزيت محلياً، لذلك يلزم في عمليات استيراده من الخارج أن يتم شراؤه خاماً وليس مكرراً لكي نتجنب مخاطره.

ص: ٤٠

٦ يونيو ٢٠٢٢

الأهرام الاقتصادي

٢٢) ضعف القوى الشرائية يجبر قطاع الدواجن على التراجع/ أسامة سيد أحمد**مستخلص**

شهدت أسعار الدواجن محلياً تراجعاً يصل إلى ٢٠% رغم ارتفاع أسعار الأعلاف عالمياً. ومن جانبهم أرجع العاملون في صناعة الدواجن هذا التراجع إلى ضعف القوة الشرائية، بجانب تحسن الظروف المناخية التي أدت لزيادة الإنتاج.

ويُقترح:

- وضع تسعيرة جبرية للدواجن والبيض: لضبط إيقاع القطاع وعدم استغلال بعض المنتجين من أصحاب المزارع والتجار الفرصة سواء لبيع الأعلاف أو الدواجن لتحقيق أكبر عائد ممكن على حساب المواطن .
- قيام الدولة بتشكيل لجنة فنية لتحديد أسعار بيع الدواجن والبيض وبناء تكلفة الإنتاج على أن تشكل هذه اللجنة من الكيانات الخاصة بهذه الصناعة ولديهم كل المعرفة بالمشكلات التي تواجه القطاع وتؤثر فيه والأقدر على بحثها وتقديم المقترحات اللازمة لحلها، ومنها وزارات الزراعة والتموين والتنمية المحلية والغرفة التجارية واتحاد منتجي الدواجن وشعبة اللحوم والدواجن باتحاد الصناعات التي يمكن أن يكون لها دور كبير في هذه المنظومة .

٢٣) عضو بمجلس الشيوخ يطالب بـ "تسعيرة جبرية" على بعض السلع/ نور علي**مستخلص**

أكد الدكتور محمد شوقي العناني، أننا في حرب عالمية اقتصادية، ونمر في تتابع خلال العقدين الأخيرين بأزمات من هذا القبيل، بدءاً من أزمة المناخ العالمي و مروراً بكوفيد-١٩ ثم ما يحدث الآن الذي لا نعلم متى ينتهي، مضيّقاً الموضوع ليس خاصاً بوزارة التموين وإنما جزء من منظومة الدولة ككل.

ويُقترح:

- تشكيل مجموعة وزارية لمواجهة الأزمة التي تواجه البلاد لتقليل الوقت وسرعة اتخاذ القرار.

- التوسع الرأسي والأفقي في زراعة المحاصيل الاستراتيجية وتحسين جودة البذور والتقاوي وشراء المحاصيل من الفلاحين بسعر مشجع وتعزيز جهود ضبط الأسواق وتوفير السلع ولا سيما السلع الاستراتيجية بأسعار مناسبة ودراسة سبل تنوع مصادر السلع الغذائية الأساسية.

٢٤) أسعار اللحوم أمام "الشيوخ" .. اقتراح برغبة يطالب بضبط الأسواق وأسعار الأعلاف/ نور علي

مستخلص

شهدت أسعار اللحوم الحمراء ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة الأخيرة في الأسواق بسبب زيادة أسعار الأعلاف، حيث أصبح ارتفاع تكاليف الأعلاف يمثل عبئاً اقتصادياً على مربي الماشية، وهو ما أدى إلى آثار سلبية على ذلك القطاع، وعزوف الكثيرين منهم عن تربية المواشي والتوقف عن الاستثمار في هذا القطاع.

ويُقترح:

- توفير الرعاية البيطرية من حيث التطعيم ضد الأمراض، وتوفير الأمصال والأدوية واللقاحات والإشراف الجيد على المجازر ورفع كفاءتها، وتوفير العدد اللازم من الأطباء البيطريين والتوسع في زراعة محاصيل الأعلاف وخصوصاً الذرة الصفراء وفول الصويا بالإضافة إلى ضرورة تدخل الدولة في وقت الأزمة بإحداث التوازن المطلوب وزيادة الكميات المستوردة من اللحوم الحمراء.
- إن وجود قاعدة بيانات دقيقة يتم تحديثها بصفة دورية أصبح يمثل ضرورة لاتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب، مثل: استيراد الماشية وتوفير اللقاحات والأمصال للمنتج المحلي وتحسين السلالات وزيادة الإنتاج واستثمارات اللحوم والألبان ومعرفة احتياجات المربين والمنتجين من الأعلاف والخدمات البيطرية.
- الالتزام بشروط سلامة الإنتاج الحيواني، لزيادة معدلات الإنتاج من اللحوم الحمراء وإعداد خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للحد من ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء بالسوق المحلية مع ضرورة التكامل والتنسيق والتعاون الوثيق بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي وبين صغار المزارعين الذين يقومون بإنتاج ٧٠% من الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء، بالإضافة لفتح مجمعات استهلاكية لبيع اللحوم المجمدة والمبردة واللحوم البلدية المدعمة في كل المحافظات وزيادة معدلات الإنتاج من الثروة الداجنة والسמكية كبدائل.

- العمل على تغيير ثقافة المستهلك بأهمية استهلاك اللحوم المبردة والمجمدة لخضوعها لمعايير دقيقة في النظافة والاشتراطات الصحية، وتحسين الصفات الوراثية للسلاسل المحلية عن طريق الخلط والتجهين مع سلالات أجنبية عالية الكفاءة والإنتاجية وتوفير الأعلاف وتنظيم توزيعها، والعمل على تحسين نوعية الأعلاف وطريقة تصنيعها وتطويرها بأساليب علمية.

٢٥ مستقبل مصر في الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية/ عبد المحسن سلامة

مستخلص

ربما تكون جائحة «كورونا»، والحرب الروسية - الأوكرانية جرس إنذار مبكر لتغيرات عديدة مقبلة، خاصة ما يتعلق بموجات الجفاف التي ضربت أجزاء كثيرة من العالم، وأدت إلى انخفاض إنتاج الحاصلات الزراعية، لدرجة أن هناك دولًا عديدة الآن، ومنها الهند، حظرت تصدير الحاصلات الغذائية، خاصة القمح، وأصبحت الأهواء السياسية تحكم قرار تصدير السلع الغذائية في العديد من دول العالم المنتجة لها بعد أن «شحت» الحاصلات الزراعية، واستمرت أزمات سلاسل التوريد العالمية، التي بدأت مع إغلاق الاقتصاد العالمي خلال أزمة «كورونا»، وتفاقت مع اندلاع الأزمة الروسية - الأوكرانية، واشتعال أسعار الطاقة.

ويُقترح:

- استكمال خطط التوسع الزراعي بات ضرورة حياة، لتوفير الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية، وزيادة صادرات مصر الزراعية خلال المرحلة المقبلة.
- توفير مخزون آمن من جميع أنواع السلع الغذائية، بما فيها القمح، حتى نهاية هذا العام، بعد أن دخل الإنتاج المحلي من الأراضي القديمة والجديدة على الخط، ليزيد من المخزون الاستراتيجي، ويضع مصر في منطقة «أمنة»، بعيدًا عن الأزمات العالمية «الخائفة» التي تسيطر على العالم الآن.

(٢٦) "عيش الشعير".. خبز بنار الحرب/ إسلام ابو خطوة**مستخلص**

تسعى مصر للبحث عن حلول بديلة لترشيد استهلاك القمح بعد اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا، ليس فقط لأن الدولتين من أكثر مصدري القمح لمصر، ولكن أيضاً لأن هذه الحرب تسببت في رفع أسعار القمح العالمي، بنسبة تجاوزت ٢٠% وفوق هذا فإن مصر تستورد أكثر من نصف استهلاكها من القمح.

ويُقترح:

- أن يتم تحرير رغيف الخبز من سلطة وزارة التموين واعتباره تابعاً لسلطة جهاز حماية المستهلك، مع منح الجهاز السلطة الرقابية على جميع المخابز مع توفير فروع لها في جميع المحافظات حتى يتسنى له مراقبة السوق بشكل كافٍ.
- أن يتم استيراد الكثير من أطنان الشعير لعدم توافر مساحات زراعية لها في مصر.
- أن تتم زراعة قرابة ٢ مليون فدان لإنتاج مليون ونصف المليون طن شعير في حين أن أكثر مساحة يمكن زراعتها شعير ٣٥٠ ألف فدان تقريباً، في الوقت الذي تبلغ مساحة زراعة الشعير في مصر نحو ٢٤٣ ألف فدان ومتوسط إنتاجية الفدان ١٠ أرباب.

ص: ٥

٢٨ مارس ٢٠٢٢

الوفد

(٢٧) التجار وعدم الاعتداد بالمخزون الاستراتيجي للغذاء/ نادر نور الدين (دكتور)**مستخلص**

تحرص الدول على وجود مخزون استراتيجي من احتياجاتها من السلع الاستراتيجية والأساسية تتراوح ما بين ٧٠ يوماً وستة أشهر طبقاً لسعتها التخزينية ورصيدها من العملات الأجنبية، ويعمل هذا المخزون على حماية البلاد من تقلبات أسعار الغذاء عالمياً سواء بسبب الارتفاع المفاجئ لأسعار البترول أو ارتفاع أسعار الغذاء بسبب تراجع المساحات المنزرعة في الدول المصدرة للغذاء أو بسبب الجفاف والقحط والفيضانات أو دخول الدول الكثيفة السكان مثل الصين والهند وباكستان وبنجلاديش كمشتريين جدد للسلع الاستراتيجية خاصة القمح والأرز والذرة وزيوت الطعام في البورصات العالمية وأيضاً بسبب تراجع المساحات المنزرعة بالسلع الاستراتيجية في الدول الكبرى المستوردة للغذاء مثل مصر واستبدالها بسلع هامشية مثل الكنتالوب والفراولة والخيار وغيرها.

ويُقترح:

- تفعيل ميثاق شرف التجار والغرف التجارية في احترام وجود المخزون الاستراتيجي للبلاد بأسعاره السابقة وعدم التجاوز والتسرع في رفع الأسعار.
- على التجار عدم خفض الأسعار عند انخفاضها عالمياً إلا بعد التصرف من مخزونهم السابق المشتري بالأسعار المرتفعة، فنطلب منهم أيضاً المعاملة بالمثل بعدم رفع الأسعار فور ارتفاعها عالمياً والانتظار إلى قرب نفاد المخزون الاستراتيجي وعدم رفع الأسعار إلا بالفواتير الجديدة وبالأسعار الجديدة المرتفعة، مع وجود الرقابة القوية من الدولة فحرية التجارة لا تعني فوضى التجارة وترك الأمر لجشع البعض.

www.ahram.org.eg

١٦ مارس ٢٠٢٢

موقع الأهرام

٢٨ الحكومة تنجح في تحقيق شعار «الأمن الغذائي أولاً».. رفع أسعار توريد القمح وحظر تصدير ٦ سلع أساسية وتنويع مصادر الاستيراد/ وسام حمدي

مستخلص

وجه الرئيس عبدالفتاح السيسي بمنح حافز توريد إضافي لسعر إردب القمح المحلي للموسم الزراعي الحالي؛ لتشجيع المزارعين على توريد أكبر كمية ممكنة، وفق المحددات التي ستضعها الجهات المختصة، وجاء ذلك خلال اجتماع الرئيس الأخير مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير بسام راضي بأن الاجتماع تناول «استعراض الموقف التنفيذي لعدد من المشروعات القومية في قطاع الأمن الغذائي والزراعة على مستوى الجمهورية».

ويُقترح:

- اقتطاع مليون فدان من أصل ٢ مليون فدان من البرسيم وهو يزرع في الموسم الشتوي واستخدام تقنيات حديثة في «البرسيم» ونأخذ إنتاجية لنفس المساحة ونضيف المليون المقتطع لصالح القمح ليزيد زراعته من ٣,٣ ملايين فدان إلى ٤,٣ ملايين فدان وذلك بأراضي الدلتا الجديدة.
- البحث عن بدائل في تركيبة الرغيف المصري مثل خلط «الذرة أو فول الصويا».
- زيادة التمويلات للمراكز البحثية حتى يكون لديها القدرة من تطوير الأصناف الزراعية التي تقاوم التغيرات المناخية من ناحية وتزيد من إنتاجية الفدان من ناحية أخرى ومتابعة الخريطة المناخية وتتبع الأمطار وزراعة مساحات عليها. الاهتمام بالرقابة على الأسعار من الجهات الرقابية من مباحث تموين وغيرها.

www.albawabhnews.com

١٥ مارس ٢٠٢٢

موقع البوابة نيوز

٢٩) القمح وأزمة الطعام/ فاروق جويده

مستخلص

في العالم العربي مساحات ضخمة من الصحراء التي تصلح لزراعة القمح على الأمطار وفى السودان مشروع الجزيرة، وهو يكفى لتوفير القمح لمعظم الدول العربية، لكن بعض الدول العربية لم تفكر يوماً في أن تجد شعوبها بلا طعام ويصبح القمح من أغلى السلع في العالم، بل إن المشكلة الكبرى ألا يتوافر في الأسواق.

ويُقترح:

■ الاقتداء بالتجربة الإماراتية بالتملك والمشاركة في مشروعات زراعية ومشروعات تصنيع زراعي في الدول ذات ظروف الوفرة المائية وتسويق منتجاتها في أكثر من ٦٠ دولة ولديها مساحات شاسعة مزروعة في عدد من الدول مثل السودان وإثيوبيا وناميبيا وجنوب إفريقيا وإسبانيا وصربيا وأيرلندا ورومانيا والولايات المتحدة وصوامع كبيرة لتخزين السلع الغذائية في الإمارات وخارجها وإعادة تصديرها عبر شبكات نقل عالية الكفاءة، لتصبح تلك الشركات سلة غذاء عالمية وتحقق الأمن الغذائي للدولة كما أسست الإمارات «تحالف الأمن الغذائي» الذي يضم ٤ هيئات حكومية و ٨ شركات خاصة تعمل في قطاع الزراعة وصناعة الغذاء.

www.ahram.org.eg

١٤ مارس ٢٠٢٢

موقع الأهرام

٣٠) الزيوت تنضم لكوارث الحرب.. روسيا وأوكرانيا توفران ٨٠% من احتياجات زيت عباد الشمس عالمياً.. مصر ودول الشرق الأوسط الأكثر تضرراً.. وخبراء: نستورد ٩٨% من احتياجاتنا ولا بديل عن التوسع في المحاصيل الزيتية/ أحمد حمدي

مستخلص

لا تزال الحرب الروسية الأوكرانية تلقي بظلالها على الواقع المصري، ووسط توقعات بتعرض العالم لموجة جديدة من ارتفاع الأسعار، بدأت بعض الأزمات تطفو على السطح، ولعل أبرزها ما أثير خلال الساعات الماضية حول نقص الزيوت التي كانت روسيا وأوكرانيا أبرز مصدريها، وبهذا تنضم الزيوت لقائمة السلع التي تأتي في بؤرة التوقعات بارتفاع أسعارها خلال الفترة المقبلة.

ويُقترح:

■ التوسع في زراعة المحاصيل الزيتية، على أن تكون هذه الزراعة بنظام الزراعة التعاقدية، حتى تحقق المرجو منها، وذلك جنباً إلى جنب مع التوسع في صناعات الزيوت.

www.albawabhnews.com

٤ مارس ٢٠٢٢

موقع البوابة نيوز

(٣١) لا أزمة في القمح مع رغيف الكرامة/ سكينة فؤاد**مستخلص**

تقدم الكاتبة بعض المقترحات لإنتاج رغيف الخبز بخلط القمح بالشعير والتقليل من الاستيراد خاصة بعد الأزمة الروسية الأوكرانية.

ويُقترح:

- إنتاج رغيف الكرامة المصنوع من خليط من القمح والشعير على مستوى قومي، وإيقاف إنتاج الرغيف الذي يستخدم القمح فقط خاصة بعد أن أثبتت تجارب الباحثين وباحثات نجاح إنتاج رغيف الكرامة، وأيضًا أثبت هذا النجاح معاهد التغذية التابعة للدولة ووزيرا الزراعة والتموين.
- الاعتماد على الذات والتوسع في زراعة الشعير والقمح وإنتاج الرغيف الآمن والمنقذ من خليط محسوب وبمراحل مدروسة من محاصيلنا الوطنية من القمح والشعير في مقدمة مدخرات الأمان لبلدنا.

www.ahram.org.eg

٢٧ فبراير ٢٠٢٢

موقع الأهرام

(٣٢) "زراعة الشيوخ" توجه بتوصيات لحل مشكلة ارتفاع أسعار اللحوم/ محمود حسين**مستخلص**

شهدت أسعار اللحوم الحمراء ارتفاعًا ملحوظًا خلال الآونة الأخيرة في الأسواق باختلاف المناطق ومحال الجذارة، وهو ما أثار غضب العديد من المواطنين والذين طالبوا بمقاطعة اللحوم الحمراء بسبب ارتفاع سعرها غير المبرر.

ويُقترح:

- زيادة المعروض من اللحوم، وزيادة الإنتاج المحلي والاستيراد لها، مع الحفاظ على الثروة الحيوانية وتقويتها وزيادتها، وتشجيع صغار المربين والمزارعين الذين يعملون على تربية الماشية، وأصحاب المعالف الصغيرة، وتقديم تسهيلات لهم.

www.youm7.com

٣ يناير ٢٠٢٢

موقع اليوم السابع

Print

ISSN: 1687-6504



EFQM®



مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار



1 ش مجلس الشعب - قصر العيني - القاهرة - مصر | رقم بريدي: 11582 | ص.ب: 191 مجلس الشعب
www.idsc.gov.eg | info@idsc.net.eg | تليفون: (202)27929292 - فاكس: (202)27929222